

## مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI®

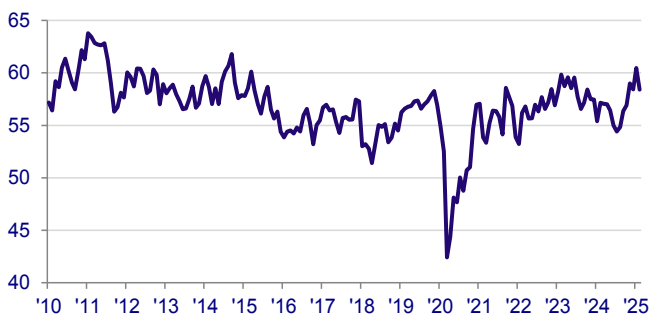
## ارتفاع أعداد الوظائف بأسرع معدل في 16 شهرًا

## النتائج الأساسية

زيادة أعداد الطلبات وتحسن مستويات النشاط التجاري

جولة قوية من التوظيف بسبب الزيادة القوية في معدل الطلب

مستوى الثقة التجارية يرتفع إلى أعلى مستوى في 15 شهرًا

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI  
معدل موسميًا، <50 = تحسن منذ الشهر الماضي

المصدر: بنك الرياض، مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&amp;P Global. تم جمع البيانات خلال الفترة من 10 إلى 20 فبراير 2025.

## تعليق

قال الدكتور نايف الغيث، خبير اقتصادي أول في بنك الرياض:

"واصل الاقتصاد غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية نموه في شهر فبراير، حيث أظهر نشاط القطاع الخاص توسعًا قويًا على الرغم من الانخفاض الطفيف في مؤشر مدراء المشتريات من 60.5 نقطة في شهر يناير إلى 58.4 نقطة في شهر فبراير، وكان المحرك الرئيسي لهذا النمو هو الزيادة الحادة في الطلبات الجديدة، بدعم من زيادة الطلب في السوق، والجهود الترويجية، وتنامي قاعدة العملاء، وفي حين تباطأت وتيرة نمو الطلبات الجديدة مقارنة بالذروة الأخيرة المسجلة في شهر يناير، فقد ظلت الشركات واثقة من الطلب المستقبلي، وقد انعكس هذا في ارتفاع مستويات التوظيف، حيث قامت الشركات بزيادة قوتها العاملة لتلبية أعباء العمل وتوقعات الأعمال المتزايدة.

"استمر الطلب على الصادرات في الارتفاع مدفوعًا بزيادة الطلب من الأسواق الدولية، بالإضافة إلى الأسعار التنافسية والجودة العالية للمنتجات، وعلى الرغم من أن نمو الصادرات تباطأ قليلًا عن الأشهر الأخيرة، إلا أنه ظل أعلى من المتوسط، مما عزز قوة القطاع غير المنتج للنفط، وفي الوقت نفسه، واصلت الشركات زيادة مشترياتها، ولكن بوتيرة أبطأ حيث إن العديد منها كانوا قد قاموا بالفعل بمراعاة المخزون في الأشهر السابقة، وظل أداء الموردين قويًا، مع تحسن مواعيد التسليم للشهر الثاني على التوالي، وخاصة في قطاع التصنيع.

"بالنظر إلى المستقبل، يظل الاقتصاد غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية على مسار نمو قوي، مع استمرار التوسع في التوظيف، وكفاءة سلاسل التوريد، والطلب المحلي والخارجي القوي، مما يشير إلى استمرار الزخم الاقتصادي. ورغم تباطؤ مؤشر مدراء المشتريات بشكل طفيف، فإن المؤشرات الأساسية تشير إلى أن القطاع الخاص لا يزال في وضع جيد يُمكنه من مواصلة التوسع، مدعومًا بالتوقعات الإيجابية لنشاط الأعمال وظروف السوق."

تحسنت ظروف الأعمال في القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية بشكل ملحوظ في شهر فبراير، وهو ما تؤكد من خلال النمو القوي في مبيعات العملاء والنشاط التجاري، وأدى تحسن الطلب في السوق إلى زيادة حادة في مستويات التوظيف، حيث سعت الشركات إلى توسيع قدرتها التشغيلية والاستعداد لفرص النمو. تحسّن التفاؤل تجاه النشاط المستقبلي إلى أقوى مستوياته منذ أواخر عام 2023، في حين ظلت ضغوط تكاليف مستلزمات الإنتاج الإجمالية حادة وارتفعت أسعار الإنتاج بشكل أكبر.

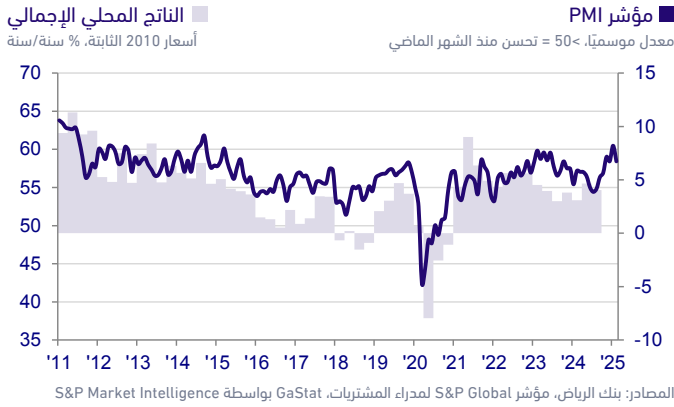
القراءة الرئيسية هي مؤشر بنك الرياض السعودي لمدراء المشتريات (PMI®) المعدل موسميًا. مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي 58.4 نقطة في شهر فبراير، مُسجلًا انخفاضًا عن أقوى قراءة له في أكثر من عشر سنوات حين سجل 60.5 نقطة في شهر يناير. وأشار المؤشر إلى أن ظروف العمل في القطاع الخاص غير المنتج للنفط تحسنت بشكل ملحوظ منذ شهر الدراسة السابق، ويعود انخفاض المؤشر بشكل رئيسي إلى تباطؤ نمو الأعمال الجديدة بعد أن شهدت واحدًا من أسرع المعدلات المسجلة في بداية العام.

وأشارت الشركات المشاركة في الدراسة إلى ظروف الطلب المرنة، مع تحسن المبيعات واكتساب عملاء جدد، مما ساعد في تعزيز الإنتاج على مستوى القطاع غير المنتج للنفط ككل. وأشارت أيضًا إلى أن زيادة السياحة وتحسن جهود التسويق ساهما في دعم النمو، وعلى الرغم من أن التوسع في الإنتاج تباطأ قليلًا، إلا أنه ظل ضمن أقوى المعدلات منذ منتصف عام 2023.

على نحو مماثل، واصلت الشركات غير المنتجة للنفط تسليط الضوء على زيادة قوية في حجم الطلبات الجديدة، حيث شهدت 35% منها تحسنًا في المبيعات في شهر فبراير (مقابل 5% شهدت انخفاضًا). وكان ارتفاع الطلب مدفوعًا جزئيًا بالأسواق العالمية، حيث ارتفعت أعمال التصدير الجديدة بشكل حاد، في حين أشارت بعض الشركات إلى جذب عملاء من خلال العروض الترويجية للأسعار.

ارتفعت توقعات الشركات للعام المقبل إلى أعلى مستوى لها منذ شهر نوفمبر 2023، وفي كثير من الحالات، توقعت الشركات أن يدعم النمو الاقتصادي



والمبادرات الحكومية فرص التطوير والتوسع، في حين أشار العديد منها أيضًا إلى وجود فرص قوية للأعمال المستقبلية.

وقد ساهم هذا التفاؤل في ارتفاع معدلات التوظيف بشكل قوي خلال شهر فبراير، حيث أظهرت أحدث بيانات الدراسة أن معدل خلق فرص العمل ارتفع إلى ثاني أعلى مستوى له منذ أكثر من عشر سنوات، ولم يتجاوزه إلا شهر أكتوبر 2023، وشهد قطاعا التصنيع والخدمات على معدل لنمو الوظائف، كما شهدا أيضًا أعلى مستويات من الثقة.

واصلت الشركات غير المنتجة للنفط زيادة مخزونها، على الرغم من تباطؤ معدلات نمو المشتريات وتراكم المخزون منذ بداية العام، وساعد الموردون مرة أخرى في زيادة مخزون البضائع من خلال خفض متوسط فترات التسليم بشكل حاد.

وفي حين أن مستويات التوظيف القوية وسلاسل التوريد الفعّالة وقوة حجم المخزون قد مكّنت العديد من الشركات من خفض الأعمال المتراكمة، إلا أن هذا كان يقابله في كثير من الأحيان ضغوط من ناحية الطلب وتأخيرات إدارية. ونتيجة لذلك، لم ينخفض المستوى الإجمالي للأعمال غير المكتملة إلا بشكل طفيف.

ظلت ضغوط أسعار مستلزمات الإنتاج حادة في شهر فبراير، مدفوعة بارتفاع أسعار المواد والأجور، على الرغم من أن وتيرة التضخم تباطأت قليلًا إلى أدنى مستوى لها في أربعة أشهر. وقد أدت التكاليف المرتفعة إلى زيادة موازنة في أسعار البيع في ظل الضغوط التنافسية.

## الاتصال

الدكتور/ نايف الغيث  
كبير الاقتصاديين  
بنك الرياض  
هاتف: +966-11-401-3030 داخلي: 2467  
naif.al-ghaith@riyadbank.com

ديفيد أوين  
خبير اقتصادي أول  
S&P Global  
هاتف: +44 1491 461 002  
david.owen@spglobal.com

ديمة التركي  
خبير اقتصادي أول  
بنك الرياض  
هاتف: +91-971-101-7186 داخلي: 2478  
deema.alturki@riyadbank.com

كريتي كورانا  
اتصالات الشركات  
S&P Global Market Intelligence  
هاتف: +91-971-101-7186  
kritikhurana@spglobal.com  
press.mi@spglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فبرجى مراسلة [press.mi@spglobal.com](mailto:press.mi@spglobal.com). لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

## المنهجية

بنك الرياض هو أحد أكبر المؤسسات المالية العربية في المملكة العربية السعودية والشرق الأوسط، بدأ نشاطه في العام 1957م، ويبلغ رأس المال 30 مليار ريال سعودي.

يعود الفضل في نجاحنا وتطور أعمالنا إلى المهنية العالية لموظفينا البالغ عددهم أكثر من 5,900 موظف وموظفة نخر بهم في تحقيق نسبة مواطنة تصل إلى 94% هي الأعلى ضمن المنشآت المالية العاملة في السوق السعودي.

تقدم في بنك الرياض مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية والتقليدية لعملائنا من الأفراد والشركات والمؤسسات الناشئة، ونحرص في ذلك على توظيف قاعدتنا الرأسمالية القوية وخبرتنا العريقة للقيام بدور متميز في مجال التمويل، وقد برز بنك الرياض كبنك رائد نظم وشارك في العديد من عمليات التمويل المشتركة لمختلف القطاعات العاملة في صناعات النفط والغاز والبتروكيماويات وعدد من أبرز مشاريع البنية التحتية في المملكة العربية السعودية. [www.riyadbank.com](http://www.riyadbank.com)

## نبذة عن S&P Global

S&P Global (رمزها في بورصة نيويورك: SPGI) تقدم S&P Global معلومات هامة وأساسية، نقدم للحكومات والشركات والأفراد البيانات الصحية والخبرات والتكنولوجيا حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات عن قناعة، ومن خلال مساعدة عملائنا على تقييم الاستثمارات الجديدة وتوجيههم في مجالات البيئة والمجتمع والحكومة وانتقال الطاقة عبر سلاسل التوريد، نفتح فرصًا جديدة وتغلب على التحديات ونسرع من تقدم العالم إلى الأمام.

تسعى العديد من المؤسسات الرائدة عالميًا للحصول على خدماتنا في توفير التصنيفات الائتمانية والمعايير والتحليلات وحلول سير العمل في أسواق رأس المال والسلع والسيارات على مستوى العالم. ومع كل عرض من عروضنا، نساعد المؤسسات الرائدة في العالم على التخطيط اليوم من أجل الغد. [www.spglobal.com](http://www.spglobal.com)

يتم إعداد مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات® PMI من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص، والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أغسطس 2009.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان، المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلب الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يرجى الاتصال بـ [economics@spglobal.com](mailto:economics@spglobal.com).

## نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone"، وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. [www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi](http://www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi)

## إخلاء مسؤولية

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها، ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير، ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدراء المشتريات® و PMI هي إلامارات تجارية أو علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدودة و/أو لشركاتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو تفرقه، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (إبهام) أو غير ذلك، بعض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.